

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين

المعدلة له ؛



وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي

مادة ١ - تعتبر ميزانية وزارة الزراعة ومصالحها المختلفة فرعا واحدا مع المحافظة على التقسيم النوعي للوظائف طبقا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ومراعاة التخصيص المهني للوظائف الفنية .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٥٧

ينصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

مدير رئاسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولييه سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٧

باعتبار ميزانية وزارة الزراعة ومصالحها المختلفة فرعا واحدا

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٥٤ باعتباره وزارة الزراعة ومصالحها المختلفة وحدة واحدة بالنسبة إلى الترقيات والتقلات التي تتم بين موظفيها حتى نهاية شهر يونيه سنة ١٩٥٥ ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٥ باستمرار العمل بالقانون رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٥٤ باعتباره وزارة الزراعة ومصالحها المختلفة وحدة واحدة بالنسبة إلى الترقيات التي تتم بين موظفيها حتى نهاية شهر يونيه سنة ١٩٥٦ لمدة سنة مالية أخرى ؛

وعلى القانون رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٦ باستمرار العمل بالقانون رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٥٤ باعتباره وزارة الزراعة ومصالحها وحدة واحدة بالنسبة إلى الترقيات والتقلات التي تتم بين موظفيها حتى نهاية شهر يونيه سنة ١٩٥٦ لمدة سنة مالية أخرى ؛